مليار دولار قرض من الصين يسدده الفقراء لبناء مدن طبية للأغنياء بالعاصمة الإدارية!!!

الأربعاء 9 يوليو 2025 11:30 م

تواصل حكومة عبدالفتاح السيسي، ممثلة في وزارة الصحة والسكان، خطواتها نحو خصخصة قطاع الصحة، في وقت تخطط فيه لاقتراض نحو مليار دولار من بنوك صينية لتمويل مشروع إنشاء "مدينة طبية متكاملة" بالعاصمة الإدارية الجديدة، وسط انتقادات متزايدة من نقابات مهنية ومؤسسات حقوقية حول مستقبل الرعاية الصحية في البلاد.

وبحسب مصادر مطلعة نقلت عنها وكالة الشرق بلومبيرج، فإن وزارة الصحة دخلت في مفاوضات متقدمة مع عدد من البنوك الصينية للحصول على قرض ضخم بقيمة مليار دولار، بهدف تمويل مشروع المدينة الطبية التي ستقام على مساحة تبلغ 230 فدانًا، ومن المخطط أن تضم 4200 سرير و18 معهداً طبياً متخصصاً.

الشركة الصينية تنفذ المشروع بتصميمات جاهزة

وسيتولى تنفيذ المشروع شركة CSCEC، وهي الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية، والتي تعد من أكبر شركات المقاولات في العالم، ولها سجل حافل من المشروعات العملاقة في مصر، من بينها منطقة الأعمال المركزية في العاصمة الإدارية الجديدة، التي تضم 20 برجًا بتكلفة تبلغ نحو 3.8 مليار دولار، إلى جانب مشروع أبراج "الداون تاون" في مدينة العلمين الجديدة.

وقالت المصادر إن الشركة انتهت بالفعل من إعداد التصميمات الخاصة بالمدينة الطبية، وتم الاتفاق على شروط التمويل مع البنوك الصينية، والتي يُرجَّح أن تكون ميسّرة على مستوى الفوائد وفترات السداد، على أن يبدأ التنفيذ قبل نهاية عام 2025، فور استكمال إجراءات التفعيل المالي بين الطرفين.

خصخصة تتوسع.. والمخاوف تتزايد

يتزامن الإعلان عن مشروع المدينة الطبية الجديد مع موجة من الجدل أثارها توقيع عبد الفتاح السيسي، في 24 يونيو 2024، على قانون جديد يمنح التزام المرافق العامة لإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية، وهو ما وُصف بأنه يمثل خطوة كبرى في اتجاه خصخصة المستشفيات الحكومية.

القانون يفتح الباب أمام المستثمرين المصريين والأجانب، سواء كانوا أفرادًا أو شركات، لتولي مسؤولية تشغيل وإدارة المستشفيات، بما في ذلك الخدمات الطبية الحيوية التي كانت حتى وقت قريب تمثل صلب الدور الاجتماعي للدولة.

وقد أعربت نقابة الأطباء، إلى جانب العديد من المنظمات الحقوقية، عن قلقها من تبعات القانون الجديد، محذرة من أن خصخصة القطاع الصحي قد تؤدي إلى تراجع جودة الخدمات الصحية للفئات الأكثر هشاشة، خاصة في ظل الارتفاع الحاد في أسعار الخدمات الطبية في القطاع الخاص، واستمرار معاناة المستشفيات العامة من نقص في الموارد والكوادر.